بتاريخ: 21 ديسمبر 2022 العدد: 686 المصدر: صدى البلد

مجلس النواب يوافق على مجموع مواد تعديل قانون هيئة قناة السويس

وافق مجلس النواب برئاسة المستشار الدكتور حنفي جبالي على مجموع مواد مشروع قانون مقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم 30 لسنة 1975 بنظام هيئة قناة السويس وتم إرجاء الموافقة النهائية لجلسة أخرى.

رابط الخبر

الرأي

يتناول رأي في خبر التعليق على مشـــروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 30 لســـنة 1975 بنظام هيئة قناة السويس، والذي يتضمن إنشاء "صندوق هيئة قناة السويس"، حيث تم مناقشته في مجلس النواب والموافقة على مجموع المواد أول أمس انتظارا للموافقة النهائية مـن الـبـرلـمـان، وذلـك لـمـا لـهـذا الـمـرفـق مـن أهـمـيـة كـبـيـرة لـمـصـــر.

- فـي البدايـة نـود الإشـارة إلـى أهميـة مسـاهمة قنـاة السـويس فـي الموازنـة العامـة للدولـة علـى مـدى سـنوات عديـدة، حيـث تبلـغ متوسـط قيمـة الفـوائض التـي تـؤول إلـى الموازنـة العامـة سـنويا مـن موازنـة الهيئـة نحـو 23.5 مليـار جنيهـا علـى مـدار الفتـرة مـن السـنة الماليـة 2012/2011 حتـى 2023/2022، وهـو مـا يشـكل متوسـط 3% مـن الإيـرادات العامـة بالموازنة سنويا.

- وكذلك من المهم الإشارة إلى أن القانون الحالي لهيئة قناة السويس رقم 30 لسنة 1975 يسمح بإنشاء المشروعات المرتبطة أو المتصلة بمرفق القناة أو أن تشترك في إنشائها أو أن تعمل على تشجيع ذلك، وتعد هيئة قناة السويس وفق نص القانون هيئة عامة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة تخضع لأحكام هذا القانون ولا تسرى في شأنها أحكام قانون الهيئات العامة ولا أحكام قانون المؤسسات العامة، ويكون لها ميزانية مستقلة تتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية مع عدم الإخلال برقابة الجهاز المركزي للمحاسبات على الحساب الختامي.

- وأخيرا تجدر الإشارة إلى التوجه العام الإصلاحي للدولة بإغلاق الصناديق الخاصة بأنواعها وكذلك إلغاء مبادرات البنك المركزي للتمويل منخفض الفائدة، والتركيز على وحدة وشمولية الموازنة.

- الحقائق السابقة تطرح أربع تساؤلات محددة فيما يخص مشروع قانون "صندوق هيئة قناة السويس"، وذلك على النحو التالي:

1. مادام الإطار القانوني لهيئة قناة السويس يتيح لها نفس الأدوات ومرونة الحركة التي ينص عليها مشروع القانون الجديد الذى يتطلب خلق الصندوق، فلم التعديل من الأساس؟ ولم خلق صندوق مع العلم أن التوجه هو عدم خلق صناديق جديدة والدخول في مشكلة خلق صناديق جديدة بكل ما فيها من عدم شفافية في التعامل؟ في نفس الوقت الذي تسعى فيه الدولة إصلاحيا إلى الوصول تدريجيا لموازنة موحدة يتم فيها متابعة الإنفاق بكل أنواعه أيا كان اتجاهه للسيطرة على عجز الموازنة المزمن.

2. فلسفة القانون الجديد ترتكز على احتياج المرفق الحيوي لقناة السويس للتنمية والتطوير وهذا هو أصل دور الهيئة القائم فلماذا تناوله مشروع القانون وكأنه هدف جديد يحتاج إلى موارد جديدة وشكل مؤسسي جديد؟ بل واقتراح أنشطة خارج إطار عمل الهيئة الأصلي، بينما الأصل في الأمور أن تتوسع الهيئة في تطوير المرفق من خلال خدمات ملاحية تدر عليها الربح وليس من خلال استثمارات خارج نطاق عمل الهيئة الأصلي، ففي هذا خروج عن التخصصية قد يفقد الهيئة أصل وجودها.

3. توجيه نسبة غير محددة من فوائض ميزانية الهيئة للصندوق المقترح يعني عمليا انخفاض للموارد المالية التي تؤول للموازنة العامة للدولة سنويا من فوائض الهيئة، خصوصا وأن النسبة غير محددة بمشروع القانون، وهو ما يأتي في توقيت يوجد به تباطؤ اقتصادي لكل الأنشطة الإنتاجية، فضلا عن حاجة كبيرة لزيادة الإنفاق على بنود أساسية مثل التعليم والصحة وتوفير سلع استراتيجية، فمن أين ستأتي الموارد البديلة ونحن في مرحلة من التحرك البطيء في إصلاح الاقتصاد الحقيقي المنوط به في الأساس زيادة الإنتاج والتصدير والتشغيل والدخل الضريبي الصحي؟ بمعنى أنه يأتي مع زيادة دخول وأرباح المتعاملين وليس ضغط مصلحة الضرائب على نفس الممولين الملتزمين.

4. إنشاء الصندوق الجديد يحقق وضع شبيه بهيئة المجتمعات العمرانية التي خرجت فوائضها بالكامل من الموازنة العامة ووجهت للمدن الجديدة، وبالرغم من أهمية المشروعات الجديدة إلا أن نشاط الهيئة يوحي بأن أهدافها تقع بمعزل عن مخطط الدولة ككل، بينما الأصل في الأمور أن تنبثق المشاريع من موازنة الدولة الموحدة بما يحقق التوازن بين كل القطاعات وأولويات واحتياجات المرحلة كما تتم الأمور في الدول المتقدمة التي تسعى مصر للوصول إليها.

- وختاما نتمنى أن تدرس الدولة هذه التساؤلات التي تقع جميعها تحت بند دراسة التكلفة والعائد للسياسات بأنواعها قبل إصدارها حتى لا تفاجأ بتأثيرات سلبية غير متوقعة، وأيضا نعيد التأكيد على أن ما تحتاجه مصر الآن هو الإصلاح المؤسسي والهيكلي في الاقتصاد الحقيقي كما طرح عدة مرات في أعداد سابقة لرأي في خبر.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2022 (c)
جميع الحقوق محفوظة